# أزمة «فائض الشيكل» الذي ترفض بنوك إسرائيل استقباله تعصف بالتجار والمواطنين في الضفة الغربية

22 - يونيو - 2025




رام الله – «القدس العربي»: قالت سلطة النقد الفلسطينية إنها بصدد اتخاذ إجراءات عملية لمعالجة أزمة تراكم الشيكل (العملة الإسرائيلية) في المصارف المحلية بفعل استمرار رفض سلطات الاحتلال شحن فائض الشيكل من المصارف الفلسطينية إلى المصارف الإسرائيلية.

وأضافت في بيان صحافي ان السلطة تدرس بعض البدائل للحد من الأزمة بينها التحول إلى المعاملات الألكترونية واستخدام عملة بديلة والاستغناء عن الشيكل كعملة رئيسية للتداول.

واشتكى مئات المواطنين رفض البنوك قبول عملة الشيكل سواء للإيداع أو لإجراء معاملات تجارية.

واشتكي مواطنين وتجار في عموم الضفة الغربية من أنهم يضطرون إلى تحويل أمولهم في معاملاتهم التجارية إلى عملات مثل الدولار والدينار كي يتمكنوا من إدخالها في حساباتهم وهو أمر يكبدهم مبالغ مالية إضافية.

وتفاقمت الأزمة، مع رفض البنوك إيداع الشيكل في حسابات المودعين لديها، فيما يتهمها البعض بإنها تقوم بسحب الدولار والدينار من الصرافين، وتصدير الشيكل إليهم حيث ويجد المواطن نفسه مضطرا

لدفع فرق العملة مرتين.

وعقب المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عمار دويك على شكاوي المواطنين بالقول أنهم ضحايا سياسات الحكومة والقطاع الخاص.

وشدد على أن هناك حلولاً متعددة يمكن تطبيقها، مثل منح البنوك سعر صرف تفضيليًا للمواطن الذي يضطر إلى تحويل الشواكل من السوق إلى الدولار أو الدينار لإيداعها، ثم يعيد تحويلها إلى الشيكل عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية. في هذه الحالة، ينبغي أن تتحمل البنوك جزءاً من التكلفة، بدلاً من تحميل المواطن وحده كامل العبء..

وتضاف هذه الأزمة إلى قائمة الأزمات التي يمر بها المواطنين ومنها: عدم دفع رواتب الشهر الماضي، وأزمة البنزين ومشتقات النفط، وأزمة الحصار الذي يفرضه جيش الاحتلال على الضفة الغربية..الخ.

وقالت سلطة النقد، في بيان صحافي، إلى أن سلسلة من اللقاءات البناءة عقدتها على مدار الأسبوعين الماضيين مع ممثلي القطاعات الاقتصادية المختلفة واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية، بهدف مناقشة خطط التحول إلى الدفع الإلكتروني، ومعالجة مشكلة تكدس الشيكل في المصارف المحلية. وأضافت أن «محافظ سلطة النقد يحيى شنار أطلع رئيس الوزراء محمد مصطفى والوزراء المعنيين على الإجراءات التي اتخذتها للحد من تداعيات الأزمة، والجهود المبذولة على المستويين المحلي والدولي للضغط على الجانب الإسرائيلي لاستئناف عمليات شحن الشيكل».

وتحدثت سلطة النقد عن الإجراءات التي اتخذتها ومنها الاتفاق مع اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية وممثلي القطاع الخاص على تعزيز الشمول المالي، ونشر نقاط البيع وخدمات الدفع الإلكتروني في المحلات والشركات كافة، والحد من التعامل النقدي، لما لذلك من دور في تخفيف أزمة تكدس الشيكل، وتخفيض مخاطر السرقة والتزوير.

وعقب الأكاديمي والخبير الاقتصادي دكتور نصر عبد الكريم على أزمة تكدس الشيكل والدفع الالكتروني بإنه إذا كان الهدف من قرارات أو تعليمات الحكومة حول الدفع الالكتروني هو تيسير تسوية التبادلات

التجارية لفئة من الناس وارباب العمل المتمكنين من ادوات التكنولوجيا المالية وليس للجزء الاخر وهو الاكبر منهم، فهذا قد يتحقق، أما إذا كان الهدف هو حل أزمة تكدس الشيكل في البنوك فهذا لن يتحقق.

وفي حديثه لـ»القدس العربي» قال «هناك فرق بين تكدس الشيكل في البنوك وتكدسه في الاقتصاد المحلي، فهذه الاجراءات الحكومية ستنقل جزء من عبء التكدس على كاهل المواطنين المتعبين أصلاً ولكن دون أن يسعف البنوك».

واعتبر عبد الكريم أن تكدس الشيكل هو أحد تجليات التبعية الاقتصادية للكيان الاسرائيلي لسنوات وسنوات وليست ازمة لحظية أو عابرة.

وشدد على ختام حديثه إلى أن أزمة تكدس الشيكل قد تعني التوجه شيئاً فشيئاً نحو «دولرة» (دولار) أو «دونرة» (دينار) الأنشطة والتعاقدات الاستثمارية والتمويلية طويلة المدى بين مختلف الفعاليات المحلية.

وختم: «ببساطة من الممكن أن نشهد ازاحة ولو قليلا، بقدر ما يتوفر من مساحة للعملات الأخرى، للشيكل كأداة تبادل نقدي لصالح الدولار والدينار مما يقلص أكثر دوران الشيكل في الاقتصاد المحلي ويرفع كلفة الاحتفاظ به.

بدوره اعتبر الاقتصادي محمد عبد الله أن أسوأ ما يحصل بموضوع ازمة الشيكل هو أن بنك إسرائيل المركزي وسلطة النقد الفلسطينية اجتمعا في أمر واحد...أنهما وضعا نفسيهما في خندق الضحية، مع العلم أنه لا يوجد خلاف حول أن الموضوع يرتبط بعملة بنك إسرائيل وعليه قانوناً امتصاصها من السوق الفلسطيني.

وقال عبد الله في حديث لـ»القدس العربي» إن بنك إسرائيل يعتبر أن معروض الشيكل في السوق الفلسطينية أكبر بكثير من تقاريره الرسمية حول تداول عملته بين الضفة وإسرائيل.. وبالتالي يعتبر الفائض عملة شيكل انتقل للضفة الغربية هرباً من أشكال الضرائب المفروضة بإسرائيل، حيث ترتب على ذلك وهنا رفض استقبال أي كميات إضافية فوق الكوتة المحددة لتسلمها.

وتبلغ قيمة «الكوتة المالية من الشيكل» 4.5 مليار شيكل تسلم لبنك إسرائيل كل 3 شهور.

أما سلطة النقد، والحديث للاقتصادي عبد الله، فمن إحدى مهامها إصدار تقرير شهري وهو (المعروض النقدي) الذي يظهر معروض السوق من العملات المتداولة في فترة زمنية معينة.. وهنا تظهر لديها أية تغيرات على حجم الكتلة النقدية في السوق.. وتعطيها مؤشراً بوجود خلل ما من عدمه.. والتصرف بناء عليه.

واتهم بدوره البنوك الفلسطينية بالتسبب بالأزمة حيث أنها خلال الفترة الماضية كانت هي المتورط الرئيسي في حدوث أزمة الشيكل فيما نراها اليوم تعتبر نفسها ضحية حيث تقوم بفرض قيود على ايداعات المواطنين.

واعتبر الإعلامي محمد الرجوب أن المتحدثين من قطاعات مختلفة يركون في تعقيباتهم على الأزمة على جوانب فنية للأزمة، ويُدافع كل طرف في وسائل الإعلام عن مصالحه الضيقة أو عن الجهة التي يمثلها، ويُحمل كل طرف -تصريحاً أو تلميحاً- الطرف الآخر المسؤولية، وفي ذلك توتير للمجتمع، وتسطيح وتجاهل لجوهر الأزمة، وتضليل للجمهور، وإهدار للوقت والجهد.

وأضاف: «الأزمة تعمقت وبدأت آثارها تضرب الواقع الاقتصادي والاجتماعي الهش أصلا، وتبادل الاتهامات يلحق ضرراً بالجميع».


## كلمات مفتاحية

سعيد أبو معلا




